

# غالي يحتمي بجواز دبلوماسي جزائري للإفلات من ملاحقة قضائية في إسبانيا

## زعيم البوليساريو يعزل امتناعه عن التوقيع بالرجوع إلى السفارة الجزائرية أولا

يوصل زعيم جبهة البوليساريو الانفصالية إبراهيم غالي الإفلات من ملاحقة قضائية في إسبانيا، إثر امتناعه عن المثول أمام المحكمة الإسبانية العليا، في خطوة ترحب حسب مراقبين مدريد التي لم تحسن التعامل مع الموضوع الذي تحول إلى قضية خلافية مع المغرب.

مدريد - رفض زعيم البوليساريو إبراهيم غالي تسلم استدعاء من المحكمة الإسبانية للمثول أمامها لسماع اتهامات ستوجه له في قضية تتعلق بارتكاب جرائم حرب كان قدمها ضده نشطاء من إقليم الصحراء يتهمونه بالاختطاف والتعذيب. وتعلل في رفضه بالحصانة ويكونه يحمل جواز سفر جزائري.

وقال مراقبون إن تغلل غالي بامتلاكه جواز سفر جزائري يؤكد أن الجزائر هي من كانت وراء تهريبه إلى إسبانيا تحت اسم مزور، وهذا من شأنه أن يجرح مدريد التي تعاملت مع الموضوع باستخفاف قبل أن يتحول إلى قضية خلافية مع المغرب.

وكتشفت وثيقة محكمة الأريعاء أن المحكمة الإسبانية العليا استدعت زعيم جبهة البوليساريو إبراهيم غالي للمثول أمامها في الأول من يونيو لكنه امتنع عن التوقيع على الاستدعاء.

وقال مصدر قريب من التحقيق الجنائي إنه قد لا يمثل أمام المحكمة لأنه ربما يحمل جواز سفر دبلوماسيا جزائريا، مما قد يعطيه حصانة. وفي رواية ثانية حسب الوثيقة امتنع غالي عن التوقيع على الاستدعاء قائلًا إنه يتعين عليه الرجوع إلى السفارة الجزائرية أولا.

مصطفى الرميد

إسبانيا فضلت علاقتهما بالبوليساريو على علاقتهما بالمغرب

وزعيم البوليساريو البالغ من العمر 73 عاما مطلوب لدى المحكمة المختصة في جرائم التعذيب والإغصاب والاعتقال القسري والخطف بإسبانيا. ومن أبرز



### هروب مستمر يعمق الأزمة

هناك احتجاجا على قبول إسبانيا علاج غالي في أحد مستشفياتها. وقال الرميد الثلاثاء إن المغرب من حقه "أن يمد رجليه" بعد قرار استقبال إبراهيم غالي زعيم جبهة البوليساريو بمستشفى في إسبانيا.

وكتب على فيسبوك "ماذا كانت تنتظر إسبانيا من المغرب، وهو يرى أن جارتها تؤوي مسؤولا عن جماعة تحمل السلاح ضد المملكة؟". وأضاف "يبدو واضحا أن إسبانيا فضلت علاقتهما بجماعة البوليساريو وحاضنتها الجزائر على حساب علاقتها بالمغرب... المغرب الذي ضحى كثيرا من أجل حسن الجوار، الذي ينبغي أن يكون محل عناية كلا الدولتين الجارتين، وحرصهما الشديد على الرقي به".

ويرى هؤلاء المراقبون أنه لم يعد أمام إسبانيا سوى المرور إلى خطوات عملية؛ فإما محاكمة غالي بصفة جدية اعتمادا على القضايا المرفوعة ضده أو تسليمه للمغرب أو طرده في أقرب وقت، وأن تأخذ مستقبلا بجديّة أكبر حساسية الرباط تجاه موضوع البوليساريو والوحدة الترابية للمغرب حتى لا يتكرر التوتر مجددا.

وقبل أزمة الحدود هذا الأسبوع حذرت السلطات المغربية إسبانيا من تداعيات وجود غالي على أراضيها بجواز سفر جزائري مزور واسم مستعار. وفي وقت متأخر من مساء الثلاثاء قال المصطفى الرميد، وزير الدولة لحقوق الإنسان في الحكومة المغربية، إن الرباط لديها مبرر لتخفيف القيود على الحدود

غالي "لارتكابه جرائم ضد الإنسانية منها الاغتصاب والتعذيب وجرائم الحرب، ما دام يوجد على الأراضي الإسبانية".

وذكرت إسبانيا أنها وافقت على السماح بعلاج غالي في لوجرونو بشمال إسبانيا "كبادرة إنسانية". ويعتقد المراقبون أن وجود غالي في إسبانيا تحول إلى قضية لم يعد بإمكان مدريد ولا الجزائر تطويقها، وأن هذا يصب في فائدة المغرب الذي ضغط بقوة للاحتجاج على وجود زعيم البوليساريو في إسبانيا، وأربك المسؤولين الإسبان وظهرهم في صورة من لا يلتزم بالتسنيق الأمني التام بين البلدين. وقد ظهر هذا جليا في أزمة المهاجرين.

القضايا المرفوعة ضده نجد قضية الفاضل بركة، أحد عناصر البوليساريو، الذي يتهمه بالاختطاف التعسفي والاعتقال والتعذيب.

وقال بركة إنه تعرض هو ومدونان أخران، هما محمود زيدان ومولاي عبا بوزيد، "لاستغلال جسدي ونفسي إثر انتقادهم الخروقات الخطيرة لحقوق الإنسان واستغلال قيادي الجبهة الانفصالية لبؤس سكان المخيمات لخدمة مصالحهم الشخصية".

وأضاف أن جسده لا يزال يحمل علامات التعذيب الذي تعرض له خلال الأشهر الخمسة الأخيرة من عام 2019. وكانت الجمعية الصحراوية لحقوق الإنسان طلبت من القضاء الإسباني الاستماع إلى زعيم جبهة البوليساريو

### محاكمة صحفيين فرنسيين بتهمة ابتزاز العاهل المغربي

باريس - أنهى قضاة تحقيق فرنسيون ملف صحفيين فرنسيين يشتبه في طلبهما عدة ملايين يورو عام 2015 من القصر في المغرب مقابل عدم نشر كتاب، وقرروا إحالة الملف على المحكمة، وفق ما ذكرت وكالة الأنباء الفرنسية استنادا إلى مصدر مطلع.

وفي قرار من 11 صفحة، يحمل تاريخ 2 فبراير، أمر قضاة التحقيق المكلفون بهذا الملف بمحاكمة إريك لوران وكاترين غراسبييه بتهمة "الابتزاز"، وكان قد سبق أن أصدر الصحافيان عام 2012 كتابا آخر عن العاهل المغربي الملك محمد السادس. وحدث تطور في هذه القضية منذ أن اعترفت محكمة النقض قبل أربع سنوات بصلاحيّة تسجيلين سريين يؤكدان إتهام الصحافيين بمحاولة ابتزاز الملك محمد السادس.

وكانت محكمة النقض قد أشارت إلى أن التسجيلين أجراهما مبعوث من الرباط دون "مشاركة حقيقية" من المحققين، ما يسمح بتأكيد "صحة الدليل"، الأمر الذي خيب أسال الصحافيين اللذين توقعوا أن تؤكد محكمة التمييز بطلان هذه التسجيلات.

وأقر دفاع الصحافيين بوجود اتفاق مالي، ورفض وجود أي ابتزاز، كما طلب إلغاء التسجيلين الآخرين باعتبارهما "غير قانونيين"، لأنهما أنجزا من المبعوث المغربي بعد فتح التحقيق في القضية. وتمت تسجيلات الصحافيين على ثلاث مراحل، خلال ثلاثة اتصالات، وطلب محاموهم بإلغاء تسجيلات اللقائين الثاني والثالث بداعي أنهما "غير قانونيين"، لأن المبعوث المغربي أجراهما بينما كان التحقيق في هذه القضية لا يزال جاريا.

## تونس تواجه ضغوطا إيطالية متصاعدة للتصدي للمهاجرين

تونس - تواجه تونس ضغوطا إيطالية متصاعدة للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية في وقت تتزايد فيه أعداد المهاجرين، وسط ترقب لزيارة وزيرة الداخلية الإيطالية إلى البلاد الخميس في مسعى ليحث الملف الشائك منذ سنوات. فقد أكثر من خمسين شخصا الثلاثاء وتم إنقاذ أكثر من ثلاثين إثر غرق مركب أبحر من السواحل الليبية، في آخر حادث مأساوي على إحدى طرق الهجرة التي تحصد أكبر عدد من الأرواح في العالم.

وأفاد المتحدث باسم وزارة الدفاع التونسية محمد زكري بأن القارب كان يقل نحو 90 شخصا أمكن إنقاذ 32 منهم، قائلا "إنه وفقا للمعطيات الأولية، وقع حادث الغرق قرب حقل ميسكار لاستخراج النفط والغاز قبالة سواحل مدينة جرجيس في جنوب تونس".

وبعد وصول الآلاف من المهاجرين إلى جزيرة لامبيدوزا الإيطالية، يتوقع أن تصل وزيرة الداخلية الإيطالية لوسيانا لامورجيزي إلى تونس الخميس برفقة المفوضة الأوروبية إيلفا بوهانسون لمناقشة المساعدات وإعادة المهاجرين إلى بلادهم.

وترى شخصيات حقوقية أن تونس ما زالت تواجه ضغوطا إيطالية بشأن ملف الهجرة، مبرزة تنامي القلق الإيطالي من الأفاق الهجرة الآتية من السواحل التونسية طلبا للشغل والكرامة في أوروبا. وأفادت نجات الزموري عضو الرابطة الوطنية لحقوق الإنسان أن "مسألة الهجرة تتضمن العديد من الجوانب التي تتعارض مع مبدأ حقوق الإنسان، وترتبط

كحركتين إرهابيتين مع توقيف فرحات منها في باريس من طرف الأمن الفرنسي أول أمس الثلاثاء، ولم يتم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء التوقيف، غير أن تسريبات تحدثت عن قضايا مالية، واستبعدت أن يكون مقدمة لتسليمه إلى السلطات الجزائرية.

وخلال شهر أبريل المنقضي اتهمت وزارة الدفاع الجزائرية حركة استقلال القبائل (سك) بـ"التخطيط لتفجيرات على أرض الجزائر تستهدف مسيرات الحراك"، لتتضاف إلى شبهات سابقة حول تشكيل ميليشيات مسلحة في المنطقة.

وكانت السلطات الجزائرية قد أصدرت في وقت سابق مذكرات توقيف دولية في حق عدد من الناشطين المعارضين لها الذين يقيمون في عواصم أوروبية كلندن ومدريد وباريس، بتهمة الإرهاب والتخطيط للمساس بأمن واستقرار البلاد، ولوحت بسحب الجنسية من هؤلاء قبل أن تراجع عن ذلك وفق ما أعلن عنه الرئيس عبدالمجيد تبون، بسبب ما أسماه بـ"سوء الفهم والتأويل".

وتضمنت اللائحة المطلوبة رئيس حركة ماك فرحات منها والقيادي في رشاد العربي زيتوت، إلى جانب العسكري الفار محمد بن حليلة والناشط المستقل أمير بوخرس (أمير دي زاد) والإعلامي هشام عبود، لكن الخطوات المولوية في الملف مجهولة حيث لا يزال هؤلاء يمارسون نشاطهم السياسي المعارض بشكل عادي.

## الجزائر تنهياً لفرز سياسي يغير التعامل مع تنظيمات إرهابية

ولا تملك الحركة مقرا ثابتا أو هيكلية معروفة، غير أنها تضم في صفوفها مناضلين ومتعاطفين معها داخل التراب الجزائري، ومنهم وجوه بارزة في التيار الإسلامي الراديكالي تم توقيف البعض منها مؤخرا كمصطفى قيرة.

ويتهم القضاء الجزائري العربي زيتوت بـ"جناية تسيير جماعة إرهابية تقوم بأفعال تستهدف أمن الدولة والوحدة الوطنية وجناية تمويل جماعة إرهابية تقوم بأفعال تستهدف أمن الدولة وجنح المشاركة في التزوير واستعمال المزور في محررات إدارية وتبييض الأموال في إطار جماعة إجرامية".

وتزامن إعلان هيئة مجلس الأمن في الجزائر عن تصنيف رشاد وماك

تأسيس حكومة مؤقتة لإنهاء ما تصفه بـ"الاحتلال الجزائري"، كما ربط اتصالات دبلوماسية مع عدة دوائر أجنبية ووزار إسرائيل.

أما حركة رشاد فقد تأسست عام 2007 في لندن على يد مجموعة من المعارضين السياسيين، من بينهم مناضلون ومتعاطفون مع التيار الإسلامي الراديكالي، وعلى رأسهم الدبلوماسي السابق محمد العربي زيتوت ومراد دهبينة والمحامي رشيد مسلي والضابط الفار العقيد محمد سمرراوي. ورفعت الحركة، التي وصفها تقارير أمنية في وقت سابق بـ"المقربة من الإرهابيين"، خطابا راديكاليا تجاه السلطة وتدعم الاحتجاجات السياسية منذ انطلاقها في فبراير 2019.



فرز سياسي جديد

### صابر بليدي

الجزائر - تدفع السلطات الجزائرية بقوة للفرز في المشهد السياسي بالبلاد، بين القوى المنخرطة في المسار الانتخابي الذي حددته منذ الانتخابات الرئاسية الأخيرة وبين القوى التي تعتبرها آلة في ايدي مخطط يستهدف أمن البلاد واستقرارها، وذلك جرى تسريع الخطى لتصنيف تنظيمات سياسية مهاجرة في خانة الحركات الإرهابية، ويتعلق الأمر بحركتي "رشاد" و"ماك".

وأعلن المجلس الأعلى للأمن (أعلى هيئة استشارية في البلاد، تتشكل من قادة المؤسسات الأمنية والعسكرية ووزارات سيادية ورئاسة الجمهورية) عن تصنيف حركتي رشاد واستقلال القبائل (سك) كمنظمتين إرهابيتين وسيتم التعامل معهما وفق هذا التوصيف.

واستنادا إلى التصنيف المذكور ينتظر أن يشهد تعامل السلطة مع الوعاء الداعم لهما تغيرا لافتا يصل إلى تطبيق أقصى العقوبات على المنخرطين فيهما، خاصة وأن تقارير أمنية تحدثت عن اختراقهما للحراك الشعبي وتوظيفه في لى نزاع السلطة من أجل خدمة أجندات خارجية تستهدف أمن واستقرار البلاد.

ويعود تأسيس حركة استقلال القبائل (وهي مجموعة محافظات تقع في وسط البلاد، كتيزني وزو وجبابة والبويرة وأجزاء من بومرداس وبرج بوعرييج) إلى عام 2002 على يد المناضل البربري فرحات منها في باريس، وتم



زهير الموزاوي

أوروبيا نزيدنا أن نكون حرس حدود ولا بد من التفاوض الجدي في الملف